



وسائل معالجة اللبس والغموض في لغة التشريع

الأنظمة السعودية أنموذجاً

Means of dealing with ambiguity and mystery in the language of legislation

The Saudi regulations as a model

أ.د/ محمد سعيد الحويطي

جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية. جدة

malhaweti@kau.edu.sa

أ. رشا بنت محمود بن نايف

جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية. جدة

rmassad0001@stu.kau.edu.sa

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2024/11/12	أهداف البحث: تبين صور اللبس والغموض في لغة تشريع بعض مواد الأنظمة السعودية، وتجليتهما.
تاريخ القبول: 2024/12/01	منهج البحث: طبقت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك على النحو الآتي: تحديد الألفاظ والعبارات التي قد تسبب اللبس والغموض في الأنظمة السعودية ووصفها، ثم تحليل مواد التشريع التي قد يُشكل فهمها على قارئ الأنظمة السعودية.
الكلمات المفتاحية: ✓ لغة التشريع. ✓ اللبس. ✓ الغموض.	
أهم النتائج: إن اللبس والغموض في لغة مواد الأنظمة السعودية قد يكون في دلالة الألفاظ، أو في دلالة التراكيب اللغوية، أو في دلالة الأساليب. وإن مواد الأنظمة قد تكون ظاهرة الدلالة على المعنى، وقد لا تكون كذلك؛ لأن المادة قد تحتل أوجه إن لم تكن محددة وواضحة بمفهومها ومنطوقها. وإن لغة مواد الأنظمة بحاجة ضرورية إلى وضوح أكثر من غيرها؛ لأن الأحكام الواردة فيها ترد في صورة مختصرة، وموجزة مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى صعوبة فهم مراد المشرع.	

أهم التوصيات: الاهتمام بلغة القانون عامة؛ نظرًا لضرورة وضوح لغته التي تؤثر في صحة تطبيق ما ورد فيه من أحكام فضلًا عن أنه علم بيني يجمع بين قطبي اللغة والقانون.	
Abstract :	Article info
This study investigated means of dealing with ambiguity and mystery in the language of legislation in some articles of Saudi regulations. The subject of the research: means of dealing with ambiguity and mystery in the language of legislation Saudi Articles as a model. research objectives: Identifying the forms of ambiguity in the language of legislation in some articles of Saudi regulations, and showing them. Research Methodology: the study used the descriptive method, as follows: Identifying and describing the words and phrases that may cause the ambiguity and mystery in Saudi regulations, then analyzing the legislative articles that might be difficult to be understood by the reader of Saudi regulations. The most important results: The ambiguity and mystery in the language of the articles of the Saudi regulations may be in the meaning of the words, the meaning of the linguistic structures, or the meaning of the styles. The articles of regulations may identify the meaning clearly or not. Because the article may have several aspects if it is not specific and clear in its concept and pronunciation. The language of the articles of regulations must be clearer than other articles, because of the rules contained therein are presented in a brief form, which often leads to difficulty in understanding the intent of the legislator. The most important recommendations: Paying attention to the	Received 12/11/2024 Accepted 01/12/2024 Keywords: ✓ language of legislation . ✓ ambiguity. ✓ mystery.

language of law; due to the necessity of clarifying its language, which affects the correctness of its application, ease of understanding, and due to its being an intermediate science that combines both of language and law.

١. مقدمة:

تفرض لغة التشريع بالضرورة التوفيق المناسب بين اللغة والقانون في تقرير نتيجة علمية، والتي يجب على الصائغ الالتزام بمطابقة قواعدها، وموافقة ضوابطها وأحكامها، كلغة رسمية تُذكر في أوائل مواد النظام الأساسي للحكم السعودي^٥، واستثمار المفاهيم والأدوات اللسانية في تحليل ألفاظها وتراكيبها ودلالاتها؛ كي تكون الأحكام واضحة غير مهمة لدى القارئ، ويسهل تداولها وتطبيقها على الأفراد، فالقانون أداة لتحقيق العدالة من قِبَل الفئة الحاكمة بين الناس في مجتمع ما، والذي يكون له تأثير في توجيه سلوك الأفراد وفقاً لمواده المنصوص عليها في الأنظمة القانونية. ولا يخفى أنَّ التشريع مجالٌ خصبٌ لتطبيق المعرفة اللسانية التي تكشف عن طبيعته الخاصة التي تكون اللغة المكتوبة ركيزته الأساسية والمَعول عليها في مواده؛ لاقتراح نصوصه بمعطياتها، فأى خلل في صياغة تلك النصوص، قد يترتب عليه لبس أو غموض، وإيماناً منا بأهمية اقتراح لغتها بمعطيات اللغة المكتوبة، وتحقيقاً لتوجهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز . حفظه الله . بضرورة الاهتمام بالأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان والتي بدورها تُعزز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة، وحرصه الدائم على ضمان حقوق المواطنين والمقيمين ورعاية مصالح كل من هم على أرض المملكة العربية السعودية.

أسئلة البحث:

- ١- ما صور اللبس والغموض الذي اكتنف بعض مواد الأنظمة السعودية؟
- ٢- كيف يمكن أن تُعالج اللبس والغموض الذي اكتنف بعض مواد الأنظمة السعودية؟

أهداف البحث:

- ١- تبين صور اللبس والغموض في مواد لغة تشريع الأنظمة السعودية.

٢- وتجلية صور اللبس والغموض الذي اكتنف بعض مواد لغة التشريع في الأنظمة السعودية.

فروض البحث:

١- لغة التشريع في الأنظمة السعودية ذات دلالة تحمل إشكالات الفهم المتوقعة.

٢- لغة التشريع في الأنظمة السعودية تحمل افتراضات قانونية، مما يُشكل على القارئ فهم فحواها، واستيعابها على وجهها الصحيح.

حدود البحث:

اقتصرت حدود البحث على مواد الأنظمة السعودية، والبحث في وسائل معالجتها.

منهج البحث:

طبقت الدراسة المنهج الوصفي؛ للوصول إلى نتيجة تحذو بنا إلى تفسير مواد الأنظمة من ناحية لغوية، كون اللغة هي الطريق لفهم النصوص النظامية على وجهها الصحيح.

أهمية البحث:

استثمار المفاهيم والأدوات اللسانية في تحليل الألفاظ والتراكيب والدلالات؛ لتعالج اللبس والغموض في لغة بعض مواد الأنظمة السعودية.

الدراسات السابقة:

سبق الدراسة الحالية عددًا من الدراسات السابقة التي أولت اهتمامًا بلغة التشريع، ومنها دراسة بعنوان: "متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني"، ودراسة بعنوان: "أسباب الغموض في النصوص الشرعية والقانونية وطرق بيانه"، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على متطلبات الصياغة الجيدة، مما يُجنّب لغة التشريع اللبس والغموض، والتعرف على طرق رفع اللبس والغموض عن نصوص القانون، واختلفت عنها في الجانب التطبيقي، حيث إن الدراسة الحالية أولت العناية بلغة التشريع في الأنظمة السعودية دون غيرها، مما يدعم فهم طبيعة النص القانوني السعودي داخل إطاره اللغوي.

خطة البحث:

جاءت هذه الدراسة مقسمة على خمسة مطالب، وهي على النحو الآتي:

١. مفهوم لغة التشريع.

٢. الغموض واللبس في لغة التشريع.

٣. نماذج من اللبس والغموض في دلالة الألفاظ.

٤. نماذج من اللبس والغموض في دلالة التراكيب.

٥. نماذج من اللبس والغموض في دلالة الأساليب.

أهم النتائج:

إن اللبس والغموض في لغة مواد الأنظمة السعودية قد يكون في دلالة الألفاظ، أو في دلالة التراكيب اللغوية، أو في دلالة الأساليب. وإن مواد الأنظمة قد تكون ظاهرة الدلالة على المعنى، وقد لا تكون كذلك؛ لأن المادة قد تحتمل أوجه إن لم تكن محددة وواضحة بمفهومها ومنطوقها. وإن لغة مواد الأنظمة بحاجة ضرورية إلى وضوح أكثر من غيرها؛ لأن الأحكام الواردة فيها ترد في صورة مختصرة، وموجزة مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى صعوبة فهم مراد المشرع.

أهم التوصيات:

الاهتمام بلغة القانون عامة؛ نظراً لضرورة وضوح لغته التي تؤثر في صحة تطبيق ما ورد فيه من أحكام فضلاً عن أنه علم يبني يجمع بين قطبي اللغة والقانون.

2. مفهوم لغة التشريع.

كان لازماً أن نعرض إلى المقصود باللغة ثم المقصود بالتشريع؛ لفهم المقصود بلغة التشريع التي ستداوله الدراسة في صيرورتها بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

اللغة (Language):

ثمة تعريفات كثيرة تناولت معنى اللغة بحسب منظورها، فالبعض رآها وسيلة لتبادل الأفكار، والبعض الآخر رآها ظاهرة اجتماعية من رموز إشارات متفق عليها^(١)، وعلى اختلاف التعريفات للمعنى الدقيق للغة إلا أنها تشمل مفهوم عام، وهو: مجموعة من الألفاظ تتألف وفق قواعد نحوية، وصيغ صرفية وخصائص أسلوبية تتميز بها، ويرد مصطلح اللغة في اللسانيات للدلالة على القدرة على التواصل^(٢).

التشريع (Legislation):

(١) لمزيد من الاطلاع على تعريفات المحدثين للغة، يُنظر: <https://cdnx.uobabylon.edu.iq/lectures/oD9YiWy7b0SLbhRLD12LsQ.pdf>

(٢) يُنظر: وهبة مجدي، وآخرون، (١٩٨٤م)، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة لبنان، ص: ٣١٨، وبعلبي، رمزي، (١٩٩٠م)، معجم المصطلحات اللغوية، بيروت، دار الملايين، ص: ٢٧٢.

التشريع بمفهومه العام هو: "جملة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة بذلك في الدولة وفقًا للإجراءات التي نصَّ عليها الدستور أو النظام الأساسي"⁽¹⁾.

- أما بمفهومه الخاص بالمملكة العربية السعودية فمبناه على صورة أنظمة مرتبة تحكم المعاملات والعلاقات في المملكة العربية السعودية، شاركت النظام الأساسي للحكم في طريقته وإعداده، إلا أن بقية الأنظمة اختلفت عنه في الاختصار على موضوعات معينة، حيث تناول كل نظام مجالًا خاصًا به، ومعنى ذلك أن الأنظمة السعودية أكثر نظامًا من غيرها، وأكثر موائمة في تحقيق المصالح العامة والخاصة، وأكثر ثباتًا على الرغم من تطور المراحل السياسية التي مرّت بها المملكة العربية السعودية، كونها استندت في بنائها على مبادئ الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

لغة التشريع (Language of legislation):

كثرت التعريفات التي تناولت مفهوم لغة التشريع، وتخيّرت الدراسة أقرب التعريفات وضوحًا والأكثر تداولاً، وهي على النحو الآتي:

"مجموعة المبادئ والأسس والأنظمة والقواعد التي تطبقها مراجع القضاء في الدولة على ما يُطرح أمامها من شؤون أو منازعات"⁽³⁾.

وتعرّف أيضًا بـ "جملة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة بذلك في الدولة وفقًا للإجراءات التي نص عليها الدستور أو النظام الأساسي"⁽⁴⁾.

ومن التعريفين السابقين يتبيّن الآتي:

- تتمتع لغة التشريع بخصوصية بناء وتركيب مغايرة عن اللغة العادية.
- تستخدم لغة التشريع في نطاق القانون عن طريق مواد مقنّنة داخلها قواعد إلزامية عامة.
- الغاية من لغة التشريع تحقيق الوحدة القانونية؛ لسريانها بمفهوم واحد، بخلاف اللغة العادية التي تختلف من مكان إلى آخر في الدولة.

(1) الزهراني علي، وآخرون، (٢٠١٣م)، مبادئ علم القانون وفقًا للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، مكتبة جرير، الإحساء، ص: ٨٣.

(2) لمزيد من الاطلاع، يُنظر: الصفي خالد عبد الرزاق صالح، (٢٠١٥م)، دليل صياغة الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية، الرياض، الفالحين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص: ٢٠٨/١٩٩، وبين باز أحمد بن عبد الله، (٢٠١٥م)، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد- ناشرون، ص: ١٦٤/١٦٦.

(3) Harth Suleiman Faruqi, Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic, Librairie do Liban, P408.

(4) الزهراني علي صالح، وآخرون، (٢٠١٣م)، مبادئ علم القانون وفقًا للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، مكتبة جرير، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص: ٨٣.

2. الغموض واللبس في لغة التشريع.

تعد لغة التشريع أولى صور التنظيم التي تتخذها السلطة التنظيمية؛ لسن أحكامها على الأفراد داخل مساحتها الجغرافية من أجل تنظيم أمر معين، على شكل مواد مُصاغة داخل أنظمة، فتكون مقياس للأفعال والتصرفات، تطبقها الجهات المعنية في الدولة على ما يُطرح أمامها من شؤون أو منازعات؛ لتحكم بها سلوك الأفراد داخل المجتمع، وتكون مقترنة بجزاء منصوص عليه.

لا شك أن لغة التشريع نص مؤسسي صادر عن السلطة، إذ أن الهدف منه تنظيم حياة الأفراد داخل المجتمع، لهذا هو نتاج الواقع الإنساني، يتقرر فيه الحقوق والواجبات، بموجب لغة تحكمها المعطيات والسياقات، فاكسبت هذه اللغة مكانة مغايرة عن اللغة اليومية، فهي أكثر ضبطاً واحترافاً؛ لما يترتب عليها من أثر قانوني صريح في سلوكيات الأفراد.

والحديث عن اللبس والغموض في لغة التشريع يدخل في الصياغة اللغوية والدلالات على وجه التحديد كالغموض في دلالة الألفاظ، أو الغموض في دلالة التراكيب اللغوية، أو الغموض في دلالة الأساليب، ولا يخفى عند أهل اللغة أن النصوص قد تكون ظاهرة الدلالة على المعنى، وقد لا تكون كذلك، فالفرق بين اللبس والغموض، هو أن اللبس يعني اختيار المشرع للفظ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى، وبالتالي غموضه على القارئ، وهذا يعني أن النص قد يحتمل أوجه إن لم يكن محدداً واضحاً بمفهومه ومنطوقه، أما الغموض فهو اختيار ألفاظ خاصة متداولة ومعروفة الدلالة عند القانونيين بينما هي غير متداولة وتغمض دلالاتها عند العامة، لهذا فإن الإلمام بقواعد اللغة لدى المشرع والاهتمام باختيار الألفاظ الأكثر تداولاً في المجتمع أمراً لازماً؛ لأن القيمة العملية للنصوص القانونية تظهر في فهم المكلفين لها، والمشتغلين فيها، وفي تطبيق ما جاء بها من أحكام دون تردد وتحير، والواقع أن لغة التشريع بحاجة ضرورية إلى وضوح أكثر من غيرها؛ لأن طبيعتها دائمة التغيير وسنتها التنقيح باستمرار، فضلاً عن أن الأحكام الواردة فيها ترد في صورة مواد مختصرة وموجزة مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى صعوبة فهم مراد المشرع، ثم إن الحاجة إلى إيضاح ما هو مهم أو غامض في لغة التشريع يتخطى فهمه إلى تطوره، وجعله ملائماً لحاجات المجتمع وما يستجد من قضايا حديثة، فكلما كان الوضوح ملازماً للغة التشريع في الأنظمة، كلما كانت المواد مواكبة لكل زمان ومكان، وبالتالي يُسهل الإلغاء والتعديل في بعض الأحيان، والزيادة في أحيان أخرى.

3. نماذج من اللبس والغموض في دلالة الألفاظ.

نموذج (١):

تؤدي كثرة استعمال الألفاظ الغامضة في لغة التشريع إلى ترك تفاصيل مهمة لاستنتاج القارئ، مثل: "يعتبر الوزير هو الرئيس المباشر والمرجع النهائي لشؤون وزاراته ويمارس أعماله..."⁽¹⁾، و"يعتبر حضور اجتماعات مجلس المنطقة واجبًا وظيفيًا بالنسبة للأعضاء المنصوص عليهم..."⁽²⁾، فإن عدنا إلى معناها في المعاجم العربية نجدها لا تخرج عن معنى الاعتداد والحسبان والتعجب، وقد وردت في القرآن الكريم، الحشر: ٢)⁽³⁾.

وذهب بعض الصائغين القانونيين إلى أن صيغة (يعتبر) تسبب مشكلات في الكتابة القانونية، وإذا لم تستخدم بعناية فقد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب بها⁽⁴⁾، والأصح الاستغناء عنها وصياغة المادة مباشرة، والاكتفاء في العبارة الأولى، بقول: (الوزير هو الرئيس المباشر)، وفي العبارة الثانية كان يُمكن صياغتها في شكل سلوك ملزم، بقوله: (حضور اجتماعات مجلس المنطقة واجبًا وظيفيًا...)، فاستعمالها في القانون ليس له معنى دقيق ومباشر، ولا في الخطاب العادي⁽⁵⁾.

وترد في لغة الأنظمة الأساسية ألفاظ غامضة بطبيعتها، مثل: "بموجب نظام خاص" و"ما لم تدعو الضرورة لذلك" و"للمصلحة العامة"، فمن الناحية العملية يمكن فتح باب الاجتهاد في تأويل معاني هذه الألفاظ، ويختار القارئ ما فهمه منها، والأصل في لغة التشريع أنها لا تقبل التأويل، "إلا إذا اعترى النص غموضًا يُراد توضيحه، أو نقص يُراد إكماله، أو تعارض يراد إزالته"⁽⁶⁾، ومن الأفضل تضيق نطاق معناها، بحيث يخرج من دائرة الظلال إلى دائرة الحدود المتفق عليها، ولا يمكن تضيق نطاق معناها إلا من منشئ النص لا من غيره، فالقارئ لا يعرف المقصود بالنظام الخاص، ولا موجباته، وكذلك لا يعرف ما تدعو إليه الضرورة في بعض المواد، فالضرورة تقدّر بقدرها، أما المصلحة العامة فتتدرج في الأهمية كما تتدرج مراتب الأدوات التشريعية⁽⁷⁾، فتغلب المصلحة الأكثر

(١) المادة العاشرة من نظام مجلس الوزراء.

(٢) المادة السابعة والعشرون من نظام المناطق.

(٣) ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، مادة (عبر)، المجلد التاسع، ص ١٤، وموقع عرب ديكت

<https://www.arabdict.com/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D9%8E>

(٤) يُنظر: بيومي سعيد أحمد، (٢٠١٠م)، لغة القانون في ضوء علم لغة النص، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ص: ١١٣/١١٢.

(٥) يُنظر: صبره محمود محمد علي، (٢٠١٢م)، أصول الصياغة القانونية باللغة العربية والإنجليزية مع شرح واف لأهم خصائص اللغة القانونية،

مصر، دار الكتب القانونية، ص: ٤٢٢/٤٢٤

(٦) المرجع نفسه، ص: ٣٣٩.

(٧) يُنظر: صبره محمود، (٢٠١٢م)، أصول الصياغة القانونية باللغة العربية والإنجليزية مع شرح واف لأهم خصائص اللغة القانونية، مرجع سابق،

ص: ٣٤٣/٣٤٤.

إلحاحاً والأخطر شأنًا والأولى رعايةً، فضلاً عن أن غايات المصلحة العامة قد تكون أدنى في أولويات الرعاية ومدارجها من غايات تعلو ومصالح تسمو فتُبْتَغى^(١).

نموذج (٢):

ومن أسباب الغموض في الألفاظ أيضاً، استعمال المشرع بعض الكلمات التي يقل شيوعها، وإن كانت أفصح من تلك الصيغ الشائعة في الواقع اللغوي، وكان الأحق والأفضل أن يستعمل مرادفها الأكثر شيوعاً في المجتمع؛ ليتسنى للقارئ فهمها مباشرة دون الحاجة للعودة إلى المعاجم ليفهم النص القانوني على وجهه الصحيح، بل يحتاج إلى صيغ ذات دلالة مختزنة في عقله مُسَبِّقاً، وأكثر تداولاً في مجتمعه، ومن أمثلة ذلك: "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية...."، فإذا نظرنا إلى المعنى اللغوي لكلمة (أواصر) فهو: "الأواخي والأواري، وواحدتها: أصرة، والأصرة: ما عَطَفَكَ على رجل من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف"^(٢)، وفي اصطلاح القانون تعني: "صلة قانونية بين أطراف متقاربة لدعم دعوى قانونية عوضاً عن الطرف الآخر أو ضده"^(٣)، وبالنظر إلى المعنيين نجدها تشمل أي علاقة أو رابطة تجمع بين أفراد، أو أصدقاء، أو أي علاقة تقوم على مصلحة مشتركة، وهذا يعني أنها لا تحمل دلالة مقصودة من استعمالها، فضلاً عن أن الدلالة كانت واضحة في سياق النص، فكلمة (أسرة) تدل دلالة مباشرة على صلة القرابة، وإن كان استعمال لفظة أواصر في هذه المادة من حرص الصائغ على الالتزام بالدقة في إيصال معنى المادة، فالحقيقة اختياره قاده إلى اختيار كلمة أقل شيوعاً، والقانون موجّه لعامة الشعب، كما أن دلالة النص القانوني لا تتحد من المعنى اللغوي بمعزل عن المعنى الاصطلاحي للألفاظ المستعملة في المجال القانوني، بل عليه أن يكون مراعيًا لمقتضيات الواقع اللغوي في مجتمعه^(٤)، دون إخلال بمضمون القاعدة الموجهة لعامتهم، لذا ينبغي على الصائغ أن يكون ملماً بالمترادفات الشائعة للكلمة الواحدة في سياقها الاجتماعي^(٥)، ويختار أكثرها شيوعاً، فيكون النص وحدة متكاملة للدلالة على معناه، دون استعانة بمصدر خارجي يُعين على فهمه، فيستعمل اللفظة ذاتها في بقية المواد إذا أراد التعبير عن المعنى مرة أخرى^(٦)، خاصة وأن أهم قواعد جودة لغة التشريع، أن تكون الكتابة واضحة،

(١) المرجع نفسه، ص: ٣٣٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، المجلد الأول، مادة (أصر)، ص: ١١٢/١١٣.

(٣) المعاني الجامع:

[/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%B1](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%B1)

(٤) يُنظر: بيومي سعيد أحمد، (٢٠١٠م)، لغة القانون في ضوء علم لغة النص، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص: ٤٧.

(٥) Augustin Mico, The Drafter's role in the drafting process, LONDON, LLM in Advanced Leislative Studies, 2012, p:15.

(٦) يُنظر: الصفي خالد عبد الرزاق صالح، (٢٠١٥م)، دليل صياغة الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية، الرياض، الفالحين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص: ١١٣.

والصياغة بسيطة وموجزة، والألفاظ شائعة الدلالة، فمن شأن استعمال لغة بسيطة ومألوفة أن تفي بغرض القاعدة، وبالتالي تكون الأنظمة واضحة، فيحسن تطبيقها⁽¹⁾، فكان عليه استعمال مرادفها كلمة (روابط)، كما استعملها في النص الآتي: ".... ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم، ملتزماً بكتاب وسنة رسوله، مُحافظاً على روابط الأخوة والتعاون على البر والتقوى"⁽²⁾، وإن كان معناها اللغوي أشار إلى رابطة الرحم والقربة، إلا أنه لا يُعوّل عليه، ولا يُغني فتياً للقارئ العادي؛ لأن تغليب دلالة المعنى الاصطلاحي على دلالة المعنى اللغوي من الأصول المقررة في القانون⁽³⁾.

نموذج تطبيقي (٣):

يجب على الصائغ استعمال الألفاظ الدالة ذات الدلالة الواضحة والمباشرة للمعنى، والتي تعبّر بالضرورة عن المعنى الدقيق، والابتعاد عن الالتباس الناشئ عن مدلول اللفظ، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في النص الآتي: ".... ولا يُنكس العلم أبداً، ويُبين النظام الأحكام المتعلقة به"⁽⁴⁾.

والنكس: "قلب الشيء على رأسه، ونكسه يَنكُسه نَكْسًا فانتكس،... والنكس في الأشياء معنى يرجع إلى قلب الشيء ورده، وجعل أعلاه أسفله"⁽⁵⁾، كما في قوله تعالى: {ثُمَّ نَكْسُوْا عَلَى رُءُوسِهِمْ} (القرآن الكريم، الأنبياء: ٦٥)، أي رُدُّوا إلى كفرهم، وقال صاحب الكشف: "نكسه قلبه فجعل أسفله أعلاه"⁽⁶⁾، و"المنكوس: المقلوب، يُقال ولد منكوس: خرجت رجلاه قبل رأسه عند وضعه، ويُقال ولادة منكوسة، وفلان يقرأ القرآن منكوساً: يُبتدأ من آخره إلى أوله، أو من آخر السورة إلى أولها"⁽⁷⁾.

ومراد الصائغ من استعماله لهذه اللفظة هو: تنزيل العلم إلى الثلث الأخير من السارية، كما تفعل الدول الأخرى، في حالة وفاة رؤسائها أو رئيس دولة صديقة، أو وقوع كارثة، أو انقلاب، فاستعمال اللفظة لا يدل على معناها في هذا المقام؛ لأن نزول العلم لا يدل على معنى التنكيس، وما يُرشدنا إلى أن مراد الصائغ هو إنزال العلم وليس قلبه، أننا لم نشهد من قبل على المملكة العربية السعودية بأنها قد أنزلت العلم لوفاة رؤساء دول، أو رئيس دولة صديقة لها؛ لاحتوائه على كلمة التوحيد، أما إن كان يقصد الصائغ إمالته بحيث يكون أعلى العلم مائلاً إلى الأرض، فإن هذا المعنى يستبعده المنطق ومدلول اللفظ؛ لأن الإماله لا تعني بأنه تدلّى من أعلى إلى أسفل، بل تعني

(١) يُنظر: علي عاطف سعدي محمد، مهارات استخدام اللغة القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، مجلة القانونية، العدد الثالث، ص: ١٢٤/١٢٣.

(٢) المادة الأولى من نظام مجلس الشورى.

(٣) يُنظر: فتح الباب عليوة، (٢٠١٢م)، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات الكتاب الثاني صياغة وتفسير التشريعات، مصر، دار الكتب القانونية، ص: ٤٣٠.

(٤) المادة الثالثة من النظام الأساسي للحكم.

(٥) ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، المجلد الرابع عشر، مادة (نكس) ص: ٣٥٣.

(٦) الباحث القرآني، تفسير الطبري، <https://tafsir.app/alrazi/21/65>

(٧) إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، مصر، مجمع اللغة العربية، الطبعة: الثانية، ج: ٢، ص: ١٠١٢.

التمايل والتحرك والانحناء والتأرجح، بالإضافة إلى أن الكلمة لا تحمل دلالة المعنى، فقد يتمايل العلم وهو أعلى السارية لسبب من الأسباب الخارجة عن الإرادة، كالرياح القوية، أو الأمطار وغيرها، فالعبارة لا تعبر عن مراد الصانع، ولو قال: (ولا يُهان العلم أبداً)، لكان كافياً؛ لأن إهانة العلم تشمل جميع ما سبق ذكره، بالإضافة إلى أنها تشمل إسقاطه على الأرض عمداً، أو العبث به في أحد المناسبات الوطنية، ولهذا يتم التنبيه على للمواطنين والمقيمين من قبل ممثلي الدولة، بعدم إهانة العلم أبداً في أي مناسبة وطنية تُقام على أرض المملكة العربية السعودية.

٤. نماذج من اللبس والغموض في دلالة التركيب.

نموذج تطبيقي (١):

يجب أن تكون المواد داخل الأنظمة واضحة الدلالة، فيكون المقصود واضحاً كما في السياق الذي ورد فيه، ويُفهم دلالاته من روحه ومعقوله، فلا يحتاج فهم النص إلى فضل تأمل أو تأويل، وهذا مما يُحمد عقباه في الصياغة التشريعية^(١)؛ لأن أي مادة من المواد لابد من العمل بدلالاتها الواضحة على المعنى، ولا يُقبل التأويل إلا بدليل تنص عليه مادة أخرى، فتوضّح مآرب الصانع من المواد بشكل دقيق، وقد نجدُ تبايناً في هذه الخصيصة بين مواد التشريع في الأنظمة السعودية، فقد يُحسن الصانع في موافقة المادة للمعنى، وقد لا يُحسن في بعضها، ومن أمثلتها: "يرفع رئيس مجلس الشورى تقريراً سنوياً إلى الملك عما قام به المجلس من أعمال...."^(٢).

ولو أمعنا النظر في الصياغات التي يمكن أن نحصل عليها بالإضافة إلى عبارة الصانع: (يرفع رئيس مجلس الشورى)، لقلنا مثلاً: (رئيس مجلس الشورى يرفع تقريراً سنوياً)، و(رئيس مجلس الشورى هو الذي يرفع تقريراً سنوياً)، و(التقرير السنوي يرفعه رئيس مجلس الشورى)، و(التقرير السنوي لا يرفعه إلى رئيس مجلس الشورى)، وكل هذه العبارات والتراكيب تدلُّ في مجملها على معنى واحد، ولكنها تختلف في معناها الدقيق.

وتعني العبارات الثلاث الآتية: (رئيس مجلس الشورى هو الذي يرفع تقريراً سنوياً)، و(التقرير السنوي يرفعه رئيس مجلس الشورى)، و(التقرير السنوي لا يرفعه إلى رئيس مجلس الشورى) أن التقرير السنوي من اختصاص رئيس مجلس الشورى لا يرفعه إلا هو، والعبارتان: (يرفع رئيس مجلس الشورى)، و(رئيس مجلس الشورى يرفع تقريراً سنوياً)، ليستا في ذلك، بل فهما إسناد رفع التقرير السنوي إلى رئيس مجلس الشورى، دون

(١) يُنظر: خلاف عبد الوهاب، علم أصول الفقه وخواصة التشريع الإسلامي، القاهرة، مطبعة المدني، ص: ١٧٧/١٤٤.

(٢) المادة السادسة والعشرون من نظام مجلس الشورى.

تخصيصه به، وإن كان اختصاصه بذلك سيُفهم من نظام الدولة، إلا أن العبارة اللغوية لا توافق المعنى، ولا مقتضى دلالتها يأمن اللبس أيضاً.

وعلى افتراض ابتعاد الصائغ عن استعمال العبارات الأولى خوفاً من الإطالة، فالمناسب من العبارتين الأوليين، هو استعمال الجملة الاسمية بدلاً من الجملة الفعلية كقوله: (رئيس مجلس الشورى يرفع تقريراً سنوياً)؛ لأن التعبير بها يدلُّ على ثبات رفع التقرير ودوامه دون النظر إلى زمنه أو تجددّه.

ومثله: "يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الشريعة، ويُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد، والدفاع عنها"⁽¹⁾.

فالملك هو الذي يقوم بسياسة الأمة طبقاً لأحكام الشريعة، وهو الذي يُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة، وحماية البلاد، والدفاع عنها، وكل هذه أعمال ثابتة ودائمة يختص الملك بالقيام بها، دون إسنادها إليه، فكان حق الصياغة أن تكون: (الملك يقوم بسياسة الأمة.....).

ومثله: "يُعَيِّن الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء، ويعفيهم بأمر ملكي"⁽²⁾، فالملك هو الذي يُبَيِّن نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء، دون إسناد هذا العمل له كما يُفهم من العبارة.

وكذلك ما جاء في قوله: "يصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شؤون الدولة، ورعاية مصالح الشعب....."⁽³⁾، فالملك هو الذي يصدر أمراً ملكياً بإنابة ولي عهده لإدارة شؤون الدولة في حالة سفره إلى الخارج، ولا يُسند إليه هذا الأمر، بل الأمر ثابت ودائم في كل زمان، كما جاء في قوله: "مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من شؤون"⁽⁴⁾، وهي عبارة صحيحة الصياغة وواضحة المعنى، فمجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان دائماً لكل مواطن، وهو أمر ثابت في نظام الدولة.

نموذج تطبيقي (٢):

وفي قوله: (يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره)⁽⁵⁾. فقد عبّر عن قاعدة إلزامية تحمل معنى الصيغ الأمرة⁽⁶⁾، فالالتزام بالأنظمة السعودية

(١) المادة الخامسة والخمسون من النظام الأساسي للحكم.

(٢) المادة السابعة والخمسون من النظام الأساسي للحكم.

(٣) المادة السادسة والستون من النظام الأساسي للحكم.

(٤) المادة الثالثة والأربعون من نظام الحكم الأساسي.

(٥) المادة الحادية والأربعون من النظام الأساسي للحكم.

(٦) يُنظر: الصفي خالد بن عبد الرزاق بن صالح، دليل صياغة الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص: ٦١/٦٣

ومراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده واجب ثابت غير متجدد، ودائم غير منقطع، على المقيمين القيام به داخل المملكة العربية السعودية، فكان حق عليه أن يقول: (على المقيمين في المملكة العربية أن يلتزموا بأنظمتها،....)؛⁽¹⁾، ليحصل التناسب بين العبارة الأولى والعبارة الثانية "وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي..."⁽²⁾، فضلاً عن أن الصيغة بهذا التركيب (على المقيمين) تفيد الأمر والإلزام كما في قوله تعالى: {وَعَلَى الْمُؤَلُّودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} (القرآن الكريم، البقرة: ٢٣٣)، إلزام للأب برزق الأم وكسوتها بالمعروف، حتى تكون قادرة على رعاية الطفل⁽³⁾، فأتى الأمر بهذه الصيغة التي تحمل معنى الإلزام. ويؤيد صحة هذا القول ما ذهب إليه الصائغ في صياغة بعض المواد الأخرى، مثل: "على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات..."⁽⁴⁾، وهو بهذه الصياغة حقق مفهوم إلزام رئيس مجلس الشورى برفع طلب لرئيس مجلس الوزراء، وتخصيص هذا العمل له دون غيره

ومثله: "على رئيس مجلس الشورى، أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور..."⁽⁵⁾.

ومثله: "على أمراء المناطق، ومحافظي المحافظات، ورؤساء المراكز، الإقامة حيث مقر عملهم، وعدم مغادرة نطاق عملهم، إلا بإذن من الرئيس المباشر"⁽⁶⁾.

٥. نماذج من اللبس والغموض في دلالة الأساليب.

نموذج تطبيقي (١):

يَحْسُنُ في الصياغة التشريعية أن يُستعمل الأصل في كل أسلوب، وفي كل معنى؛ لأن الأساس التي تُبنى عليه أساليب لغة التشريع، هو الوضوح والمباشرة، وليس على سعة اللغة وتفتتها، وقد جاء في قول الصائغ: "يمنح الموظف المعين راتب أول درجة في مرتبة الوظيفة التي عين عليها، فإذا كان راتبه عند التعيين يساوي راتب هذه الدرجة أو يزيد عليه؛ يمنح راتب أول درجة تتجاوز راتبه عند التعيين"⁽⁷⁾.

(١) يُنظر: بيومي سعيد أحمد، لغة القانون في ضوء علم لغة النص، مرجع سابق، ص: ١١٧.

(٢) المادة الحادية والأربعون من النظام الأساسي للحكم.

(٣) يُنظر: بيومي سعيد أحمد، لغة القانون في ضوء علم لغة النص، مرجع سابق، ص: ١١٧.

(٤) المادة الرابعة والعشرون من نظام مجلس الشورى.

(٥) المادة الثانية والعشرون من نظام مجلس الشورى.

(٦) المادة الحادية عشرة من نظام المناطق، (تم تعديل هذه المادة بحذف عبارة "ومديري النواحي"، وذلك بموجب الأمر الملكي رقم (٢١/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ).

(٧) المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة المدنية. تم تعديل الفقرات (ب، ج) في هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٧) بتاريخ ١٤٣٨/٥/٢٤هـ.

والأصل في الدلالة على بداية الزمن (منذ)، فيقول: (منذُ تعيينه)؛ لأن استعمال (عند) ظرف زمان كما في المادة السابقة قليلٌ في اللغة، وإذا أردنا الوقوف على ضعف هذا النص، فعلينا القياس عليه كقولنا: (ستبدأ المحاضرة عند التاسعة صباحًا حتى أذان الظهر)، ونحن نقصد: (ستبدأ المحاضرة منذ التاسعة صباحًا حتى أذان الظهر)، ومثلها: " في حالة إعادة الموظف الذي ترك الخدمة في وظيفة بنفس المرتبة التي كان يشغلها عند انتهاء خدمته يوضع بنفس الدرجة التي كان عليها....." ⁽¹⁾، وكان عليه أن يقول: (منذ انتهاء خدمته يُوضع بنفس الدرجة التي كان عليها)، وكذلك قوله: "يتولّى وليُّ العهد سُلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة" ⁽²⁾، وكان عليه أن يقول: (يتولّى ولي العهد سُلطات الملك منذ وفاته حتى تتم البيعة).

نموذج تطبيقي (٢):

ومن غموض الأساليب في لغة التشريع، أن يكون الأسلوب من الأساليب المحتملة أكثر من معنى، كما جاء في قول الصائغ: " يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مُراعاة قِيم المجتمع السعودي" ⁽³⁾ فإن أراد الوجوب قطعًا، عليه أن يقول: (يلتزم المقيمون بأنظمتها وبمراعاة قيم المجتمع)؛ لأن قوله: عليهم كذا، يحتمل معنى الوجوب ومعنى آخر وهو الحث، والشائع في لغة التشريع أن استعمال هذا الأسلوب يخصّ الواجب؛ لأن الأنظمة تقوم على الإلزام، إلا أن بعض المواد كما في المادة السابق ذكرها قد تُقابل بينها وبين الواجب فتوهم القارئ أنها لإرادة غير الواجب، كما نقول: عليك بطاعة الله إذا أردنا الوجوب، وفي غير الوجوب نقول: عليك بالاستيقاظ مبكرًا، فاستعمال الأسلوب في معناه المحتمل يسبب الغموض.

نموذج تطبيقي (٣):

ومن غموض الأساليب في لغة التشريع أن يكون النصُّ أقصر من المراد الذي يقصده الصائغ، وهذا يجعل القانون يفتقد للدقة والوضوح، كما جاء في قوله: "للملك إذا نشأ خطر يُهدّد سلامة المملكة.... أن يتخذ الإجراءات السريعة ما يكفلُ مواجهة هذا الخطر" ⁽⁴⁾ وهنا قصورًا واضحًا في الأسلوب؛ لأنه استعمل (المواجهة)، التي تعني المقابلة بالوجه، وليس في معناه ما يزيد عن المقابلة والاستقبال ⁽⁵⁾، وليس فيها معنى الدفاع أو الدفع الذي أراد الصائغ من هذه الكلمة، فكان عليه أن يقول: (أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل دفع هذا الخطر)، أو (أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل الدفاع عن هذا الخطر).

(١) المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة المدنية.

(٢) المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم.

(٣) المادة الحادية والأربعين من نظام الحكم الأساسي للحكم.

(٤) المادة الثانية والستين من النظام الأساسي للحكم.

(٥) يُنظر: ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج: ١٥، ص: ١٦١، ومصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مصر، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، ص: ١٠٧٢، وآبادي، الفيروز، القاموس المحيط، تحقيق: أحمد عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، ص: ١٦٢٠.

٦. خاتمة:

بحثت الدراسة في وسائل معالجة اللبس والغموض في لغة التشريع اللذين اكتنفا بعض مواد الأنظمة السعودية، وهدفت إلى تبين صور هذا اللبس الغموض. وتجليتهما كما طبقت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك على النحو الآتي: تحديد الألفاظ والعبارات التي قد تسبب اللبس والغموض في الأنظمة السعودية ووصفها، ثم تحليل مواد التشريع التي قد يُشكل فهمها على قارئ الأنظمة السعودية، وقد توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يأتي:

- إن اللبس والغموض في لغة مواد الأنظمة السعودية قد يكون في دلالة الألفاظ، أو في دلالة التراكيب اللغوية، أو في دلالة الأساليب.
- إن مواد الأنظمة قد تكون ظاهرة الدلالة على المعنى، وقد لا تكون كذلك؛ لأن المادة قد تحتل أوجه إن لم تكن محددة وواضحة بمفهومها ومنطوقها.
- الإلمام بقواعد اللغة لدى المشرّع أمراً لازماً؛ لأن القيمة العملية للمواد القانونية تظهر في فهم المكلفين لها، والمشتغلين فيها، وفي تطبيق ما جاء بها من أحكام دون تردد وتحيّر.
- إن لغة مواد الأنظمة بحاجة ضرورية إلى وضوح أكثر من غيرها؛ لأن الأحكام الواردة فيها ترد في صورة مختصرة، وموجزة مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى صعوبة فهم مراد المشرّع.
- إن الحاجة إلى إيضاح ما هو مبهم أو غامض في لغة مواد الأنظمة السعودية يتخطى فهمها إلى تطويرها، وجعلها ملائمة لحاجات المجتمع وما يستجد من قضايا حديثة، فكلما كان الوضوح ملازماً لها، كلما كانت مواكبة لكل زمان ومكان، وبالتالي يُسهل الإلغاء والتعديل في بعض الأحيان، والزيادة في أحيان أخرى.

أهم الاقتراحات: الاهتمام بلغة القانون عامة؛ نظراً لضرورة وضوح لغته التي تؤثر في صحة تطبيق ما ورد فيه من أحكام فضلاً عن أنه علم يبني يجمع بين قطبي اللغة والقانون.

٧. قائمة المراجع:

- إبراهيم، مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، الطبعة: الثانية، مصر، مجمع اللغة العربية.
- بن باز، أحمد بن عبد الله، (٢٠١٥م)، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد.

- إعدادات التشريعات وصياغتها، (٢٠٢٢م)، (دليل إرشادي)، الرياض، المركز الوطني للتنافسية، الإصدار الأول.
- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- خليل، حلمي، (٢٠١٢م)، العربية والغموض دراسة لغوية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة: الثانية.
- خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي، القاهرة، مطبعة المدني.
- الصفي، خالد عبد الرزاق صالح، (٢٠١٥م)، دليل صياغة الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، الرياض، الفالحين للطباعة والنشر.
- رمزي، وبعلبكي، (١٩٩٠م)، معجم المصطلحات اللغوية، بيروت، دار الملايين.
- بيومي، سعيد أحمد، (٢٠١٠م)، لغة القانون في ضوء علم لغة النص، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الآداب.
- عاطف سعدي محمد علي، مهارات استخدام اللغة القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، مجلة القانونية، العدد الثالث.
- عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي، القاهرة، مطبعة المدني.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الطبعة: الرابعة، الهيئة العامة للكتاب.
- الزهراني، علي صالح، وآخرون، (٢٠١٣م)، مبادئ علم القانون وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، مكتبة جرير.
- عليوة، فتح الباب، (٢٠١٢م)، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات الكتاب الثاني صياغة وتفسير التشريعات، مصر، دار الكتب القانونية.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: أحمد عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي.
- مجدي، وهبة، وآخرون، (١٩٨٤م)، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة لبنان.
- صبرة، محمود محمد علي (٢٠١٢م)، أصول الصياغة القانونية باللغة العربية والإنجليزية مع شرح واف لأهم خصائص اللغة القانونية، مصر، دار الكتب القانونية.

المراجع الأجنبية:

- Augustin Mico, The Drafter's role in the drafting process, (LONDON, LLM in Advanced Legislative Studies, 2012).
- David crystal & Derek Davy, Investigating English Style, (London, Routledge Taylor & Francis Group).
- Harth Suleiman Faruqi, Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic, Librairie do Liban.

المراجع الالكترونية:

- ابن منظور، لسان العرب:

<https://www.arabdict.com/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D9%8E>

-الباحث القرآني، تفسير الطبري:

<https://tafsir.app/alrazi/21/65>

-المعاني الجامع:

[/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%B1](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%B1)

-مصطلح اللغة لدى المحدثين:

<https://cdnx.uobabylon.edu.iq/lectures/oD9YiWy7b0SLbhRLD12LsQ.pdf>